

الشركة العربية للأدوية
The Arab Drug Company

We Care . . .

القاهرة في : ٣٠/١١/٢٠٢٥



السادة / إدارة الإنصاص

عنوانية الأستاذة/ رشا مصطفى موسى - مدير عام إدارة الإنصاص

البورصة المصرية

تحية طيبة ... وبعد ..

إحاطاً لخطابنا المؤرخ ٣٠/١١/٢٠٢٥ نتشرف بأن نرفق لسيادتكم تقرير مراقب
الحسابات بالجهاز المركزي للمحاسبات عن الفحص المحدود للقوائم المالية عن الفترة
المالية المنتهية في ٣٠/٩/٢٠٢٥.

وتفضلاً وافر التحية ..

مدير عام الموارنة

ومسؤول علاقات المستثمرين

محاسب / محسن محمد عمر النادى



الادارة والصناعة، ٥ شارع المصانع - بالأميرة
٢٢٨٢٢١١٣ / ٢٢٨٢٥٢٩٤



الجهاز المركزي للمحاسبات
ادارة مراقبة حسابات الأدوية

ادارة مراقبة حسابات الأدوية
صيادلة
التاريخ: ٢٠٢٥/١١/٢٠
(الدورة رقم
حساب
.....

السيد الدكتور / الرئيس التنفيذي
الشركة العربية للأدوية والصناعات الكيماوية "ادكو"

تحية طيبة وبعد ..

نشرف بأن نرفق لسيادتكم طيه تقرير الفحص المحدود عن مراجعة
المركز المالي للشركة في 2025/9/30.

برجاء التكرم باتخاذ اللازم والإفادة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ..

وكيل أول
مدير الادارة
نائبة
(محاسبة/نانسي سهير جرجس)

تحري في: 2025/11/20

تقرير

الفحص المحدود للقوائم المالية للشركة العربية للأدوية والصناعات الكيماوية عن الفترة المالية المنتهية في 2025/9/30

إلى السادة رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة العربية للأدوية والصناعات الكيماوية (الدو) (ش.م.م)

المقدمة :

فمنا بأعمال الفحص المحدود لقائمة المركز المالي المرفقة للشركة العربية للأدوية والصناعات الكيماوية في 30/9/2025 وكذا قوائم الدخل والدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن الثلاثة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ ، وملخصاً لسياسات المحاسبة الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى والإدارة هي المسئولة عن إعداد القوائم المالية الدورية هذه والعرض ليعادل الواضح لها طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وتحصر مسؤوليتنا في إبداء استنتاج على القوائم المالية الدورية في ضوء فحصنا المحدود لها .

نطاق الفحص المحدود :

فمنا بفحصنا المحدود طبقاً للمعيار المصري لمهمات الفحص المحدود رقم (2410) للقوائم المالية الدورية للمنشأة والمؤدي بمعرفة مراقب حساباتها ، ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية عمل استفسارات بصورة أساسية من أشخاص مسؤولين عن الأمور المالية والمحاسبية وتطبيق إجراءات تحليلية ، وغيرها من إجراءات الفحص المحدود .

ويقل الفحص المحدود جوهرياً في نطاقه عن عملية مراجعة تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية وبالتالي لا يمكننا الحصول على تأكيد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التي قد يتم اكتشافها في عملية المراجعة وعليه فنحن لا نبدي رأي مراجعة على هذه القوائم المالية .

أساس إبداء استنتاج متحفظ :

تضمنت مبيعات الفترة في 30/9/2025 نحو 21,7 مليون جنية (ما أمكن حصره) قيمة فواتير لم يتم تسليم مشمولها لبعض عملاء التصدير حتى 31/10/2025 ترجع بعضها إلى شهر 7/2025 بالمخالفة لمعايير المحاسبة المصري رقم (48) الخاص بالإيراد من العقود مع العملاء فقرة رقم (2) تجدر الإشارة إلى قيام الشركة بتحمل تكاليف المبيعات ضمن تكاليف البضائع المباعة بالمخالفة للفقره رقم (34) من معيار المحاسبة المصري رقم (2) المخزون .

تحملت مصروفات الفترة بقيم تقديرية بلغ ما أمكن حصره نحو 8,82 مليون جنية تشمل أجور ومنح وحوافز ودمغة طبية عن مبيعات الفترة بالمخالفة لمبدأ الاستحقاق طبقاً لإطار وعرض القوائم المالية الواردة لمعايير المحاسبة المصرية *مذكرة الرافع*

الاستنتاج المتحقق

في ضوء فحصنا المحدود وفيما عدا تأثير ما ورد بالفقرات السابقة لم يتم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية لا تعبر بعدها ووضوح في جميع جوانبها الهمامة عن المركز المالي في 30/9/2025 وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية عن الثلاثة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية.

مع عدم اعتبار ذلك تحفظاً :-

- ما زالت ملاحظاتنا قائمة بشأن تضمين حساب الأصول الثابتة أصول غير مستغله بالمخالفة للفقرة (67) من معيار المحاسبة المصري رقم (10) الأصول الثابتة بلغ ما أمكن حصره منها نحو مبلغ 13.3 مليون جنية على النحو التالي :-

• نحو 3.4 مليون جنية يمثل أصول غير مستغله محتفظ بها بغرض البيع ومهلكة دفترياً بالكامل على الرغم من صدور قرار الجمعية العامة للشركة ببيعها في 28/3/2021 وتمثل في خط تنمية الأشريكه والتانكـات الخاصة بها .

• نحو 9.9 مليون جنية يمثل قيمة أصول متوقفة لتطوير قسم الأشريكه مهلكه دفترياً . وجدير بالذكر انه صدر قرار الرئيس التنفيذي في 27/4/2025 بتشكيل لجنه لفحص الأصول غير المستغله بمخزن الشرابـه والتصرف الاقتصادي وقدمت توصيات لعرض الأصول السليمه وغير المستغله على القابضـه لعرضها على الشركات الشقيقـه .

يتعين الالتزام بالمعايير المشار اليه ومراعاه الكتاب الدوري رقم (35) لسنة 2025 بشأن حظر التصرف في الكهـنه والخرـده .

- ما زالت ملاحظاتنا قائمة عدم الانتهاء من تنفيذ أعمال بعض المشروعـات حتى تاريخه مما له الأثر على ضياع الفرصة البديلـه وأموال الشركة وكذا تكبـدها الزيـادة في فروق أسعار العملـة بناء على طلب المقاولـين وطول فترات تنفيـذ المشروعـ وباـتالي زيـادة نسبة سداد الإـشرافـ على تلك المشروعـات، وقد تضمنت ما يلي :

• نحو 70,4 مليون جـنهـه (قيـمه مستخلصـاتـ بعد الضـرائبـ) حتى 30/9/2025 وبـنـسـبـهـ 95,78% من قـيـمةـ عمليةـ تطـويرـ خطـيـ الأـشـرـبـةـ الـبـالـغـةـ نحوـ 73.49ـ مـلـيـونـ جـنهـهـ وـالـمـسـنـدـةـ لـشـرـكـةـ بـرـوـتـكـلـشـنـ لـلـمـقـاـولـاتـ مـنـذـ تـارـيـخـ التـعـاـدـلـ فيـ 4/4/2021ـ وـقـامـتـ الشـرـكـةـ بـفـتـحـ اـعـتـمـادـ مـسـتـنـدـيـ بـتـارـيـخـ 14/8/2023ـ بـبـنـكـ الـكـوـيـتـ الـوطـنـيـ وـيـتـهـيـ فيـ 19/12/2024ـ لـشـرـكـةـ هـانـسـيـلاـ الـأـلـمـانـيـةـ لـتـورـيـدـ خـطـيـ الأـشـرـبـةـ بـنـحـوـ 3.385ـ مـلـيـونـ يـوـرـوـ وـتـمـ مـدـ صـلـاحـيـهـ الـاعـتـمـادـ الـىـ 29/8/2025ـ وـقـدـ بـلـغـ مـاـ تـمـ سـدـادـهـ عـلـىـ ذـمـةـ الـاعـتـمـادـ مـسـتـنـدـيـ لـلـشـرـكـةـ وـتـمـ مـدـ صـلـاحـيـهـ الـاعـتـمـادـ الـىـ 16/8/2021ـ وـقـدـ بـلـغـ مـاـ تـمـ سـدـادـهـ عـلـىـ ذـمـةـ الـاعـتـمـادـ مـسـتـنـدـيـ لـلـشـرـكـةـ وـكـذـاـ عـدـمـ الـانتـهـاءـ مـنـ زـيـادـهـ الـقـدـرـهـ الـكـهـرـبـاـئـهـ وـأـعـمـالـ تـوـصـيـلـاتـ الـتـيـارـ الـعـوـمـيـ بـالـشـرـكـهـ مـنـ غـرـفـهـ الـكـهـرـبـاءـ الـىـ الـلـوـحـهـ الـعـوـمـيـهـ الـلـازـمـهـ لـلـمـشـرـوـعـ وـجـدـيـرـ بـالـذـكـرـ أـنـهـ تـمـ الـفـحـصـ وـالـاـخـتـيـارـاتـ لـخـطـيـ الأـشـرـبـهـ وـمـشـتـملـاتـهـ بـالـمـانـيـاـ بـوـاسـطـهـ اـسـتـشـارـيـ الـمـشـرـوـعـ وـتـمـ شـرـاءـ تـنـكـاتـ اـشـرـبـهـ مـحـلـيـهـ الصـنـعـ مـنـ شـرـكـهـ فـأـرـماـ سـتـيلـ فيـ 11/3/2024ـ بـنـحـوـ 39,9ـ مـلـيـونـ جـنهـهـ شـامـلـهـ الـضـرـائبـ وـتـمـ تـورـيـدـهـاـ فيـ 28/9/2025ـ لـتـصـبـحـ اـجـمـالـيـ قـيـمهـ عـلـيـهـ تـطـويرـ خـطـيـ الأـشـرـبـهـ شـامـلـهـ الـضـرـائبـ وـاتـعـابـ الـمـسـتـشـارـيـنـ فـيـ 30/9/2025ـ بـنـحـوـ 122ـ مـلـيـونـ جـنهـهـ بـدـونـ الـاعـتـمـادـ مـسـتـنـدـيـ بـكـرـهـ اـمـرـأـعـهـ

نحو 8,45 مليون جنيه بنسبة نحو 75% من قيمة مشروع ERP المبرم مع الشركة القابضة والبالغة نحو 11,2 مليون جنيه على الرغم من عدم الانتهاء من تنفيذ المشروع حتى تاريخه .
نحو 13 مليون جنيه شامله الضرائب وبنسبة تنفيذ نحو 24% عن تنفيذ محطة الكهرباء المركزية (مرحله أولى) والخاصه بتطوير البنية التحتيه للمصنع من اجمالي الاعمال المطلوبه البالغه نحو 53,5 مليون جنيه من المقاول شركه كونترا للمقاولات طبقا للعقد المبرم معها بتاريخ 23/2/2025 دون الالتزام بالبند الرابع من العقد و تمت الموافقه بمجلس الاداره للحصول على قرض في 2/2/2025 وتوقيع عقد التمويل مع مصرف ابو ظبي لمده 7 سنوات ب نحو 100 مليون جنيه وتم استخدام القرض والسحب منه بمبلغ نحو 27.4 مليون جنيه وسداده لكلا من شركه كونترا في 30/9/2025 ب نحو 26,3 مليون جنيه و نحو 1,3 مليون جنيه لشركه اجيماك لشراء 9 محولات وتم توريدهم في 10/9/2025 .
يتعين سرعة تنفيذ المشروعات المشار إليها والانتهاء منها في ظل الزيادة المستمرة في الأسعار مع تطبيق شروط العقود المبرمة مع المقاولين حفاظا على حقوق وأموال الشركة .
ما زالت ملاحظتنا قائمه في 30/9/2025 بشأن تضمين حساب العملاه المدينه والمحالة إلى الشئون القانونية نحو 6,5 مليون جنيه مديونية باسم العميل شركه الرواد ميديكل مكون لها مخصص اضمحلال عملاه " شئون قانونية " بكمال القيمة ، كما بلغت قيمة الشيكات المرتدة ولم تسدد من العميل نحو 19,2 مليون جنيه تتمثل في عدد (4) شيكات قيمة كل منها ب نحو 1,8 مليون جنيه يرجع تاريخ استحقاقها إلى 15/1/2021 ، شيك ضمناً بمبلغ 12 مليون جنيه حق 15/1/2021 ، وعلى الرغم من صدور حكم نهائي لصالح الشركة غيابياً بالحبس والغرامة على العميل وقيام الشركة بإبلاغ جهاز الكسب غير المشروع وعمل ضبط وإحضار المشكو في حقه بجلسة 13/11/2023 تمهدأ لإحالته إلى محكمة الجنائيات (طبقاً لما ورد لنا من مستندات) ، ولم يتم تنفيذ الحكم الصادر لصالح الشركة حتى تاريخه ، وما زالت منظورة إمام جهاز الكسب غير المشروع .
يتعين ضرورة العمل على متابعة تنفيذ الحكم المشار إليه ضد العميل حفاظا على أموال الشركة وكذا مراعاة اتخاذ كافة الإجراءات التي تكفل الحفاظ على حقوق الشركة في التعاقدات مع عملاه جدد .

بلغ الرصيد المدين للعميل الشركه المتحده للصيادله في 30/9/2025 نحو 9,8 مليون وقد تبين عدم قيام الشركه المتحده بالالتزام بسداد باقي جدوله الرصيد المدين والتي تم تقديمها للكسب غير المشروع بالجدوله على 6 أشهر نقداً تبدأ من 15/3/2025 وتنتهي في 15/8/2025 ولم تقم بسداد قيمه اقساط شهرى 8,7 2025 بمبلغ 10 مليون جنيه وجدير بالذكر انه على الرغم من عدم موافقه السيد المستشار بجهاز الكسب غير المشروع بوزارة العدل لاعاده الجدوله على خمس دفعات ابتداء من 10/10/2025 الا ان الشركه قبلت باعاده الجدوله المقدمه من قبل الشركه المدينه (المتحده) وبناءاً عليه قامت الشركه المتحده بسداد دفعتين خلال 2025 بمبلغ 4 مليون جنيه .
ويتصل بما سبق (طبقاً للمذكرة المشار إليها) تم تأجيل البلاغ بالكسب غير المشروع لجلسة 10/12/2025 لاستكمال السداد مع التبيه بسداد كامل الدين قبل انتهاء عام 2025 .
يتعين تحديد المسئوليه نحو قبول إعادة الجدوله بالرغم من عدم موافقه جهاز الكسب غير المشروع حفاظاً على عدم اسقاط حق الشركه في تحصيل باقي المديونيه في التقاضي مرة اخري في حالة تعذر الشركه المتحده والافادة .

- بلغ الرصيد المدين للعميل ابن سينا سوق و توريدات نحو 42 مليون جنيه في 30/9/2025 وقد تبين ما يلي :-

* مازالت ملاحظتنا قائمة بشأن عدم قيام الشركه باعاده النظر في العقد المبرم مع ابن سينا سوق بتاريخ 10/3/2013 وكذا عقود التوريدات ب الرغم التغيرات الاقتصادية والسوقية مما ترتب عليه وجود مخالفات وقصور شابت بعض بنود العقد وعدم سلامه التصرفات لبعض قطاعات الشركه بالرغم من الاشاره الى ذلك في تقريرنا علي القوائم المالية المنتهية في 30/6/2025 وجاء برد الشركه على التقرير سيتم مراعاه تلافي بعض الملاحظات ويتم احاله الموضوع للتحقيق ومطالبه الشركه القابضه بتشكيل لجنه بدراسه التحقيق وكتابه تقريرها باتخاذ اللازم الامر الذي لم يتم بعد .

ومن تلك المخالفات ما يلي :-

• تجاوز مسحوبات (مديونيه) العميل ابن سينا في 30/9/2025 قيمه خطابات الضمان المقدمه منه وبالبالغه 16 مليون جنيه بالمخالفه للبند الثامن من العقد نظام التعامل المؤجل بان يقدم ابن سينا خطاب ضمان بنكي نهائى غير قابل للالغاء وغير مشروط بما يغطي 100% من مسحوبات

• مخالفه (البند الثالث) من العقد حيث لم يتضمن اي خطه للمستهدفات المراد تحقيقها لمده عام وتكون

الخطه هي الحد الادنى المراد تحقيقه من مستهدفات ويجوز زيادتها طبقا لما ورد بالبند وعدم موافاتنا بأى خطه بالمستهدفات مما يؤدى الي عدم الحكم على تحقيق العميل ابن سينا للمستهدف البيعي ومقارنته بما يتم تحقيقه فعليا لتقدير حجم اعمال العميل مع الشركه ومدى احقيته في منحه للخصومات والبونصات التي يحصل عليها

• مازالت الشركه لم تقم باتخاذ اللازم نحو الاتفاق مع العميل ابن سينا (كتابه) بخروج البضائعه وتغيير مكان التسليم عن العنوان المدون على صدر الفاتورة وحافظه الشيكات طبقا لما ورد برد الشركه

• لم يتم ارسال مصادقة واجراء مطابقة مع العميل ابن سينا للرصيد المدين في 30/6/2025 لذا فإن الرصيد يعبر عن وجهه نظر الشركه فقط بالمخالفه لما هو وارد بمعايير المراجعة المصرية وجدير بالذكر انه تم حفظ التحقيق من قبل الشركه وارسال خطاب للشركه القابضه في 28/9/2025 بما يفيد حفظ التحقيق رقم 11 لسنة 2025 بناء على قرار مجلس الاداره رقم (4) بجلسه المنعقده بتاريخ 24/9/2025 ولم يتبين لنا قيام الشركه القابضه بتشكيل لجنه بدراسه التحقيق وكتابه تقريرها للوقوف علي اسباب الحفظ علما بان قد تم الاشاره الى ذلك اثناء الجمعيه العامه للنظر في القوائم المالية المنعقده في 30/6/2025

ويتصل بما سبق تبين امتناع احدى اعضاء مجلس الاداره المستقلين من ذوي الخبره عن التصويت نظرا لتضارب المذكرات القانونيه المعروضه من نفس الجهة والمسؤوله عن قطاع الشؤون القانونيه وطالبت ان الامر يحتاج مراجعة قانونيه مستقله.

يتعين اتخاذ اللازم تجاه ما سبق وضروره اعاده النظر في العقود المبرمه مع ابن سينا والالتزام ببنودها وقيام الشركه القابضه بموافاتنا بشأن تشكيل لجنه لمراجعة حفظ التحقيق ودراسته وكتابه تقريرها لاتخاذ اللازم.

بفحص حساب الموردين تبين مايلي :-

- قامت الشركه بالتعاقد في 30/6/2025 علي شراء خامة دايلمين من المورد S.P. QUIMICA بالأمر المباشر بقيمة نحو 215 الف جنيه دون تقديم أي ضمانات مقابل تلك القيمة وبالمخالفه للمادة رقم (43) من لائحة المشتريات في حالة الشراء بالأمر المباشر والتي تنص علي (يجوز بموافقة السلطة المختصة صرف دفعات مقدمة من قيمة التوريدات أو الأعمال موضوع المناقصات وطرق الشراء بأنواعها بشرط تقديم خطاب ضمان عرٰفه الراucher

مصرف في معتمد غير مشروط مقابل التجديد بقيمة تلك الدفعه ، ولا يجوز في جميع الاحوال أن تتجاوز قيمة الدفعه المقدمة عن 25% من قيمة العملية أو التوريدات وعلى الا يتعارض ذلك مع جواز صرف قيمة التشوينات طبقاً لظروف كل حالة ويجوز سداد القيمة كاملة بشرط الفحص والاستلام قبل تسليم القيمة) و جدير بالذكر أن من شروط أمر الشراء تسليم الخامة تسليم فوري

يتعين الالتزام بلوائح الشركه وأوامر التوريد حفاظاً على أموال الشركه وموافقتنا بما تم في هذا الشأن .

- أظهرت المطابقه مع شركة الجمهوريه عن مبلغ 604 الف جنيه بحساب الموردين قيمة ردماته لم يتم تسويتها حيث صحتها تخفيض ح/ المورد

- أظهرت المطابقه مع شركه ممفيس عن مبلغ 20 الف جنيه قيمة ايجار قاعه لمناقشه الميزانيه لم يتم تخفيض ح/ الموردين بها وتحميلها لحساب مصروفات خدميه

ظهر ح/ المورد شركه انترفريت للشحن بمبلغ نحو 201 الف جنيه بالخطأ حيث تخص مصروفات شحن تم تصديرها دون تخفيض حساب المورد بها وتحميلها على حساب المصروفات الخدميه

- ظهر ح/ المورد شركه ماستر انترناشيونال لو جستيك بمبلغ بنحو 81 الف جنيه مدين بالخطأ تخص قيمة مصروف تخليص جمركي تم تصديرها في 2025/5 دون تححميلها على حساب المصروفات

- ظهر ح/ المورد بلا طابا مدينا بنحو 380 الف جنيه بالخطأ نتيجه الخطأ في تقييم اذن الاستلام الخاص بمخزن مواد التعبئه والتغليف

- ظهر ح/ المورد الشركه العربيه للعطور (سونوكو) مدينا بنحو 854 الف جنيه بالخطأ تخص المورد جاديلا (الهند)

- ظهر ح/ المورد اوركيلاب بنحو 459 الف جنيه بالخطأ تخص مصروفات شحن دون تححميلها على حساب المورد الشركه المصريه للشحن

- ظهر ح/ المورد كيوريا ايطالي بنحو 269 الف جنيه بالخطأ تخص مصروفات شحن دون تححميلها على حساب المورد الشركه المصريه للشحن

- ظهر رصيد ح/ المورد شركه TAPI-CZECH مدinya بالخطأ بنحو 1.3 مليون جنيه حيث تضمن الرصيد مبلغ 166 الف جنيه تخص فروق شحن دون تححميلها على ح/ المورد الشركه المصريه للشحن

- ظهر رصيد ح/ المورد شركه SARSWAT مدinya بالخطأ بنحو 350 الف جنيه تخص مصاريف شحن دون تححميلها على ح/ المورد الشركه المصريه للشحن
يتعين اتخاذ اللازم تجاه ما سبق و اجراء التسويفات اللازمه في هذا الشأن و مراعاة اثر ذلك على الحسابات المختصة

قيام الشركه بإستبعاد نحو 3.8 مليون جنيه من مخزون الإنتاج التام في تاريخ المركز المالي

تتمثل فيما يلى

- نحو 471 الف جنيه قيمة أصناف قارب تاريخ صلاحيتها على الانتهاء وكذا المستحضرات بطيئه الحركة ، الأمر الذي يشير إلى بعض أوجه القصور بسياسات الإنتاج والبيع بالشركة .
- نحو 3.2 مليون جنيه قيمة الأصناف المخسرة والمحرزة تحت الإفراج الصيدلي ، مما يدل على إنعدام الرقابة على هذا المخزون وسهولة تعرض تلك المستحضرات للفقد . عره الرافع

يتعين إتخاذ اللازم في شأن ما تقدم لما لذلك من أثار

- ما زالت ملاحظاتنا قائمة بشأن استمرار الشركة حتى 31/10/2025 في صرف المكافأة لعدد 3 من الصيادلة من موظفي الشركة المثبتين طبقاً لقرار مجلس الإدارة بجلسته رقم(2025/16) بتاريخ 2025/1/30 بالموافقة على ابرام تعاقد لمدة عام لمن اجتاز الاختبارات من خلال اللجنة المشكلة بالشركة القابضة بموجب خطاب الشركة القابضة في 10/10/2023 على ان يسري القرار من 1/1/2025 وينتهي في 31/12/2025 قابل للتجديد بمكافأة شهرية متغيرة صافية لا تزيد قيمتها على نحو 22 ألف جنيه لكل منهم مع احتفاظهم بما يتم صرفه لهم شهرياً اثناء شغفهم لوظائفهم السابقة على هذا التكليف بالرغم من ما ورد برد الشركة على تقريرنا على القوائم المالية 30/6/2025 باتخاذ اللازم في العقود المذكورة وفي ضوء ما ورد بالرأي القانوني بالملحوظة ولائحة نظام العاملين وتشكيل لجنة لمراجعة سير اتخاذ اللازم في العقود المذكورة في ضوء ما ورد بالرأي القانوني بالملحوظة ولائحة نظام العاملين وتشكيل لجنة لمراجعة ودراسة اللوائح المالية والإدارية بما يحقق انصباطها مع اللوائح والقوانين وسلامة الاجراءات والتصرفات وصالح العمل وانتظامه ، وموافاتكم بما تسفر عنه نتائج الدراسة .
ومن تلك المخالفات ما يلي:-

- مخالفه احكام مواد لائحة نظام العاملين بالشركة مواد(6، 8، 9، 10) علماً بأنه لم يتم تحديدها من قبل

الشركة بالرغم من ان الشركة خاضعه لاحكام قانون شركات المساهمه رقم 159 لسنة 81 وما زالت تطبق لائحة شؤون العاملين الصادره بقرار وزير قطاع الاعمال العام .

- عدم تشكيل لجنه للوظائف القياديه بالشركة بالمخالفه لما تقتضي به احكام الماده (11) من لائحة نظام العاملين بالشركة ويتم الاعتماد على لجنه مشكله بالشركة القابضه بالرغم من عدم قانونية قيام الشركة القابضه بتشكيل لجنه لاختيار الوظائف القياديه بالشركات التابعه بالمخالفه لما انتهت اليه الجمعيه العموميه لقسمي الفتوى والتشريع بمجلس الدوله بجلستها المنعقده في 23/5/2007 والتي انتهت الي عدم قانونيه قيام الشركة القابضه بتشكيل لجنه لاختيار الوظائف القياديه بالشركات التابعه إذ أن ذلك اختصاص اصيل للشركة التابعه نفسها خاص هوانها خرجت من مظله قانون قطاع الاعمال رقم (203) لسنة 1991 وتعديلاته .

- عدم قانونية الاستمرار في صرف مكافات ماليه مقطوعه للساده الصيادله المتعاقد معهم على هذه الوظائف واستمرارهم في صرف راتبهم الشهري والجمع بين الراتب والمكافأه المقطوعه نظراً لعدم وجود سند قانوني وبما يخالف احكام لائحة شئون العاملين بالشركة وكذا ما انتهت اليه الجمعيه العموميه لقسمي الفتوى والتشريع بمجلس الدوله بجلستها المنعقده في 16/11/1988 وكذا حكم محكمه النقض في هذا الشأن حيث أنه تم التعاقد مع هؤلاء الصيادله لشغل وظائف دائمه ووارده بالهيكل التنظيمي ولها بطاقة وصف وظيفي واسناد اختصاصات تفيذيه لهم بالمخالفه لتلك الفتاوي .
الاستمرار في صرف المكافاه دون وجود تقييم للاداء الشهري لهؤلاء الصيادله وتحقيقهم للاهداف والمهام المحدده لهم: من الطرف الاول بالمخالفه (للبند الثالث) من العقد المشار اليه حيث لم يتبيّن لنا قيامهم باعمال او تحقيق اهداف سوى التي يتم انجازها من خلال عملهم الاساسي .

يتعين تحديد المسئوليه تجاه ما سبق واتخاذ اللازم وضروره تصويب الوضع طبقاً للوائح والفتاوي والقوانين والالتزام بها والافادة عرضاً الراهن

- بلغ رصيد حساب دائم توزيعات (دائنة) في 30/9/2025 نحو 126,5 مليون جنيه وما زالت ملاحظاتنا قائمة بشأن ما يلى ، تضمن الحساب ما يلى :

* نحو 2,049 مليون جنيه تمثل قيمة المتبقى من الحصة النقدية للعاملين منذ سنوات سابقة ترجع إلى عام 1974 وحتى عام 2021 وذلك بعد ما تم خصم قيمة شراء سيارة تكريماً للإنسان لصالح الشركة .
وتجدر الإشارة إلى عدم قيام الشركة بالعرض على الجمعية العامة حتى تاريخه على الرغم مما جاء برد الشركة على تقريرنا السابق بأنه سيتم اعداد مذكرة للعرض على الجمعية العامة الامر الذي لم يتم .
* نحو 1,451 مليون جنيه تمثل قيمة الفائض أو المتبقى من حصة النشاط الرياضي عن الأعوام من 30/6/2019 وما قبلها ، ولم تسدد للاتحاد العام الرياضي للشركات وفقاً لما ورد بالمادة رقم (51) للقانون رقم 71 لسنة 2017 .

يتعين اتخاذ اللازم في ضوء أحكام القوانين السارية .

- لم تقم الشركة حتى 30/9/2025 بسداد قيمة المساهمة التكافلية البالغة نحو 2,9 مليون جنيه والخاصة بالسنة المالية المنتهية في 30/6/2025 بالمخالفة للمواد ارقام رقم 40 ، 43 ، 66 من القانون رقم 2 لسنة 2018 قانون التأمين الصحي الشامل .

يتعين الالتزام بأحكام القانون المشار إليه والافادة بما يتم في هذا الشأن .

- ما زالت الشركة لم تقم بتطبيق قرار رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات رقم (1807) لسنة 2022 بشأن تعديل الدليل المحاسبي وشرحه والقواعد المالية بالنظام المحاسبي الموحد .

يتعين ضرورة الالتزام بالقرار المشار إليه واتخاذ اللازم في هذا الشأن .

- ما زالت الشركة لم تقم بتطبيق المعيار المحاسبي رقم (38) بشأن مزايا العاملين بالرغم من أن جاء برد الشركة على تقريرنا في 30/6/2025 بأنه سيتم عمل دراسة اكتوارية للنظر في تطبيقه الامر الذي لم يتم بعد .

يتعين الالتزام بتطبيق المعيار المشار إليه لما لذلك من اثار على الفائض المحقق

تحريراً في ٢٠٢٥/١١/٢

وكيل الوزارة
نائب أول مدير الإدارة
غزة الراعي
(محاسبة/عزبة الرافعي حسنين)

وكيل أول

مدير الإدارة

ناصر حمزة جرجس

(محاسبة/ نانسي سمير جرجس)